المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

محضر الاجتماع الثامن والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2025/145/R.28
بند جدول الأعمال: 10(ج)
التاريخ: 12 سبتمبر/أيلول 2025
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الاجتماع الثامن والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- ترد في المحضر الحالي مداولات الاجتماع الثامن والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، الذي انعقد في 2 سبتمبر/أيلول 2025 بطريقة مختلطة. وقد وافقت اللجنة على المحضر وجرى إطلاع المجلس التنفيذي عليه للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبون يمثلون كندا وألمانيا والسويد. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة الرئيس؛ ومديرة الشؤون القانونية والحوكمة، مكتب الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ والمدير وكبير موظفي إدارة المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية في شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ ونائبة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق، وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2025/178/R.1/Rev.1) - للموافقة

3- اعتُمِد جدول الأعمال المنقح مع إدراج البندين التاليين ضمن "مسائل أخرى": (أ) تحديث بشأن مواعيد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2026، (ب) وتحديث بشأن عملية تحديد ضمان المخاطر.

البند 3 من جدول الأعمال – الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027–2028، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028 (AC 2025/178/R.2) - للاستعراض

4- قدمت الإدارة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026، مؤكدة تواؤمه مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مثل تعزيز العمل في السياقات الهشة، وزيادة الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي لدى صغار المنتجين، وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص.

5- وكان من المتوقع في بادئ الأمر أن تحقق الميزانية نموا بنسبة 0.85 في المائة، وهي تعكس الآن نموا صفريا حقيقيا بسبب القيود المالية العالمية. وتحقق ذلك من خلال المفاضلات المستهدفة، وإعادة التوجيه، ومكاسب الكفاءة. وبلغت الميزانية الاسمية لعام 2026 مبلغا قدره 194.51 مليون دولار أمريكي، يشمل تعديل الأسعار بنسبة 2.1 في المائة، في حين جرى تحديد سقف الميزانية الرأسمالية بمبلغ قدره 5.5 مليون دولار أمريكي، مخصصة بشكل أساسي من أجل دعم التحول الرقمي والاستثمارات الدورية.

6- وعرضت نائبة مدير مكتب التقييم المستقل برنامج عمل مكتب التقييم المستقل ومشروع ميزانيته لعام 2026، مشيرة إلى أنهما أُعدّا من خلال المشاورات الداخلية وبالمواءمة مع استراتيجية المكتب المتعددة السنوات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2021.

7- ويعتزم مكتب التقييم المستقل تقديم 24 تقييما، بما في ذلك تقييمان على المستوى المؤسسي، وتقييم دون إقليمي، وتقييمان لمجموعة المشروعات، و14 تقييما للاستراتيجيات والبرامج القطرية (بزيادة قدرها 333 في المائة عن عام 2021)، و5 تقييمات لأداء المشروعات، تغطي أكثر من 30 بلدا. ومن أجل الحفاظ على هذا النمو، اقترح مكتب التقييم المستقل إضافة موظف تقييم واحد وميزانية قدرها 7.805 مليون دولار أمريكي (0.69 في المائة من برنامج القروض والمنح)، وبذلك تبقى الميزانية عند مستوى أدنى بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة.

8- ورحب الأعضاء بربط مخصصات الميزانية بالنواتج والمؤشرات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والتركيز على الأعمال الأساسية للعمليات على المستوى القطري، وشكروا الإدارة على التفاعلات الثنائية البناءة التي سبقت الاجتماع الحالي. وأثنت اللجنة على الصندوق لتوقعه وتنفيذه ميزانية ذات نمو حقيقي صفري، مرحبة بالانضباط المالي للصندوق واستجابته للطلبات السابقة من الدول الأعضاء، وأعربت عن تقديرها لتحديد العوامل المحركة الرئيسية للتكلفة، لا سيما زيادة الاستثمارات في تنفيذ البرامج وتوسيع نطاق عمليات القطاع الخاص.

9- وأحاطت اللجنة علما بأهداف التنفيذ الطموحة في ظل وجود مظروف مقيد. وأوضحت الإدارة أن معظم المذكرات المفاهيمية لمشروعات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قيد الإعداد بالفعل وهي تخضع لمناقشات نشطة مع الحكومات. وبحلول منتصف عام 2026، سيجري تأمين الالتزامات المؤكدة. وفيما يتعلق بالسياقات الهشة، أكدت الإدارة مرة أخرى أن الصندوق سيفي بالتزاماته بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويستفيد من الأدوات التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، مثل نهج البرامج التكيفية المتعددة المراحل، لضمان مشاركة مستدامة طويلة الأجل.

10- كما أحاطت الإدارة علما بالمسائل التي أثارها الأعضاء بشأن تقلب أسعار الصرف، وتعهدت بضمان الرصد والإبلاغ الوثيقين في حال تغيرت التوقعات بشكل ملحوظ. وفيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالتوظيف والحاجة إلى خبرات محددة وبناء القدرات، أوضحت الإدارة أنه جرى التكليف بإجراء استعراض لتقييم احتياجات ومتطلبات وظيفة القطاع الخاص داخل الصندوق.

11- وطلب العديد من الأعضاء المزيد من التوضيحات بشأن تأثير المفاضلات على تنفيذ البرامج، وتكاليف التحول الرقمي، وإدارة المخاطر. وأقرت الإدارة بالمرونة المحدودة بسبب انخفاض عمليات ترحيل الميزانية وأكدت أن مكاسب الكفاءة الناتجة عن اللامركزية وإعادة المعايرة يعاد توجيهها للحفاظ على القدرة على التنفيذ. وستجري مشاركة المزيد من المعلومات التفصيلية، بما في ذلك تعديلات الأسعار المحدثة ومخصصات الميزانية المرتبطة بالنواتج، في مشروع الميزانية النهائي في ديسمبر/كانون الأول.

12- وفي ما يتعلق بالإصلاح الأوسع نطاقا، سلطت الإدارة الضوء على الدور الاستباقي للصندوق في مبادرة الأمم المتحدة 80، مؤكدة على الميزة النسبية للمؤسسة بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية على حد سواء. وبالنظر إلى الإصلاحات السابقة، بما في ذلك اللامركزية وإعادة المعايرة، حقق الصندوق تواؤما جيدا مع العديد من أهداف المبادرة. ولا تزال خطة عمل المرونة التشغيلية للصندوق محورية لتحسين التوظيف، وتبسيط الإجراءات، وإدماج أوجه الكفاءة المؤسسية. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حددت الإدارة الخطوات الجارية لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع عملياته، وتعزيز التوظيف، وتحسين التدريب.

13- وفيما يتعلق بالاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته، أعرب الأعضاء عن دعمهم لتوسيع نطاق تغطية التقييم، والمواءمة الاستراتيجية، وطلبوا المزيد من التوضيح بشأن كفاية الموظفين والاستدامة والقدرة الاستيعابية لتنفيذ التوصيات. وفي حين رحب بعض الأعضاء باستجابة مكتب التقييم المستقل للدعوات من أجل زيادة التغطية، لا سيما فيما يتعلق بتقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية، التي استُرشِد بها في وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، فقد حثوا مكتب التقييم المستقل على استكشاف مكاسب الكفاءة والمفاضلات للتعويض عن الحاجة إلى زيادات مستقبلية في الميزانية وتحقيق مسار حالة الاستقرار فيما يتعلق بتكاليفها الإدارية. وأوضح مكتب التقييم المستقل أن الطلب على التقييم، لا سيما على المستوى القطري، لا يزال قابلا للإدارة وأن الاتجاهات المتعلقة بالاتفاق على التوصيات وتبنيها سترصد من خلال التقارير السنوية لرئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة.

14- وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء على الجهود الجارية من أجل زيادة الكفاءة باستخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية والأدوات الجغرافية المكانية مع الحفاظ على العمل الميداني كطريقة أساسية. وأوضح مكتب التقييم المستقل أيضا أن إدراج تقييمين لمجموعة مشروعات يفسر زيادة تكاليف التقييم على مستوى المشروعات وأقر بتعقيبات الأعضاء بشأن تحقيق حالة استقرار مستدامة. وفي ضوء ذلك، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن استعراض الأقران الخارجي المقبل سيقيّم قدرة مكتب التقييم المستقل على تحقيق التوازن بين الطلب والجودة وحسن التوقيت. كما أُشيرَ إلى تعليق أحد الأعضاء بشأن استخدام لغة واضحة في تقديم التقارير.

15- **الحصيلة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستقدَّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة لاستعراضها.

البند 4 من جدول الأعمال – تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2025 (AC 2025/178/R.3) - للاستعراض

16- قدمت مديرة مكتب المراجعة والإشراف تحديثا بشأن الأنشطة حتى يونيو/حزيران 2025، فضلا عن معلومات إضافية بشأن التطورات منذ تقديم التقرير المنشور. وواصل مكتب التقييم المستقل مواءمة عمله مع رؤيته ورسالته المحدثتين، مع التركيز على إعداد تقارير أكثر استراتيجية وإيجازا ومرئية ترتكز على تحليل أعمق للأسباب الجذرية. واتسمت تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن شكل التقارير الجديد بالإيجابية. وقد أصبح التواصل مع العملاء أكثر انتظاما وتركيزا، وسيُطلق استقصاء رضا العملاء في نهاية العام لتوجيه التقرير السنوي لعام 2025.

17- ولاحظت اللجنة أن مهمات المراجعة الداخلية لعام 2025 تقدمت بشكل جيد، حيث أُنجزت جميع التقارير المُرحّلة من عام 2024 ونوقشت في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في يونيو/حزيران. وكان مكتب المراجعة والإشراف قد أصدر أربعة تقارير عن مراجعة الحسابات، فيما حُدِّدت مواعيد 12 مهمة لمراجعة الحسابات. وقد أكد مكتب المراجعة والإشراف أن العمل الميداني لجميع هذه المهمات الاثنتي عشر سيُنفّذ في غضون عام 2025، غير أن بعض التقارير قد تمتد إلى عام 2026.

18- وفيما يتعلق بالتحقيقات، حقق مكتب المراجعة والإشراف زيادة بنسبة 22 في المائة في معدل إنجاز القضايا، مما يشكل تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من الانخفاض الطفيف في القضايا الجديدة الواردة. وتُعزى الأسباب الجذرية المشتركة لسوء السلوك، لا سيما فيما يتعلق بالتوريد في المشروعات، إلى جوانب الضعف والثغرات في الضوابط المتعلقة بالعناية الواجبة. ونُفِّذ نظام جديد لإدارة قضايا التحقيقات، مما أدى إلى تحسين الكفاءة وتحسين تحليل الأسباب الجذرية.

19- ورحب الأعضاء على نطاق واسع بتحديث مكتب المراجعة والإشراف وأعربوا عن تقديرهم للتقدم الجيد المحرز في تنفيذ خطة عمل عام 2025. وأقر العديد من الأعضاء بالتحسينات في تقارير المراجعة، وإنجاز قضايا التحقيق، والإبلاغ عن النتائج بشكل أكثر استراتيجية. واعتبرت المبادرة الرامية إلى تعزيز العمل الوقائي لمكافحة الفساد خطوة إيجابية، لا سيما من خلال التعاون مع البنك الدولي بشأن البرامج المشتركة - وهي أنشطة سيجري توسيع نطاقها لتشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، مثل مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي - ومع مكتب الشؤون الاقتصادية ومكافحة الجريمة المنظمة في غانا من أجل تحسين الإشراف على المستوى الوطني. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بالتحديثات المستقبلية بشأن جهود الاتصال المماثلة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

20- وأقر مكتب المراجعة والإشراف بطلب الحصول على تحديثات بشأن الاستجابة لاستعراض إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وشجع الأعضاء على العمل مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، الذي كان له دور محوري في دعم الصندوق في تنفيذ التوصيات ذات الصلة. وتمثلت إحدى المبادرات الرئيسية الجارية في

استعراض إطار الإشراف في الصندوق، الذي يهدف إلى تقييم مدى فعاليته في دعم الكفاءة التشغيلية. وستُشارَك التحديثات بشأن أي تغييرات في المنهجية المتعلقة بأنشطة الإشراف.

21- وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه رغم معالجة معظمها في الوقت المناسب، فقد حدثت بعض حالات التأخير بسبب التعديلات الهيكلية الناجمة عن عملية اللامركزية وإعادة المعايرة. وفيما يتعلق بالتأخير في عملية تحديد ضمان المخاطر، أكد مكتب المراجعة والإشراف أنه رغم عدم نجاح جولة التعيين الأولية، فقد بدأ الآن استشاريون جدد من شركة EY UK في الاضطلاع بالمَهمة. وكان من المتوقع إنجاز العمل بحلول نهاية عام 2025، مع احتمال إنجاز التقرير النهائي في أوائل عام 2026. وطمأن مكتب المراجعة والإشراف الأعضاء بأن هذا التأخير لن يؤثر على تنفيذ خطة العمل الإجمالية لعام 2025، حيث إن الجزء الأكبر من هذه العملية يقوده الاستشاريون.

22- وفيما يتعلق بالتغييرات في الموظفين، أعربت اللجنة عن تقديرها لموظفي مكتب المراجعة والإشراف المغادرين وشكرتهم على خدمتهم. وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن تعيين الرئيس الجديد للمراجعة الداخلية جارٍ، حيث من المقرر أن يبدأ عمله في يناير/كانون الثاني 2026، وأن موظفا جديدا، وهو موظف التحقيق، سيتولى مهامه في أكتوبر/تشرين الأول. واستجابة للشواغل المتعلقة بالميزانية التي آثارها الأعضاء، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن مناقشات الميزانية ستُدرَج في استعراض خطة عمل عام 2026 وتُناقَش في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني. وأخيرا، أكد مكتب المراجعة والإشراف من جديد التزامه بإشراك أصحاب المصلحة دون المساس باستقلاليته، مؤكدا على قيمة الحوار المهني المركز للمواءمة مع الأولويات التنظيمية المتغيرة، مثل التحول الرقمي – وهو مجال سينعكس في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المقبلة لعام 2026.

23- وفيما يتعلق بمتابعة التوصيات، أعرب مكتب المراجعة والإشراف عن ارتياحه لمعدل التنفيذ الإجمالي، مشيرا إلى أن 17 توصية فقط كانت متأخرة حتى يونيو/حزيران – ومعظمها كان من المقرر تنفيذه قبل نهاية الشهر، وأن توصية واحدة فقط كانت ذات أولوية عالية. وظل الحوار مستمرا مع عملاء المراجعة، غير أن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق الإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن التوصية الوحيدة ذات الأولوية العالية بشأن التخطيط الديناميكي للقوى العاملة تعتبر الآن مغلقة، حيث إن المبادرات الجارية ضمن إطار المرونة التشغيلية – مثل المذكرة المفاهيمية بشأن التخطيط الاستراتيجي الجديد للقوى العاملة وانخفاض معدل الشواغر- قد خففت من المخاطر بشكل فعال.

24- واستجابة لشواغل الأعضاء، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه قد أُحرز تقدم أيضا في إحدى التوصيات التي طال انتظارها بشأن تقديم تقارير المراجعة في الوقت المناسب من جانب الشركاء في القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن إحدى التوصيات (المتعلقة بالتنسيق بين الشُعب المتعددة) لا تزال عالقة وتتطلب المزيد من الاهتمام. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف رصد الشُعب ذات الصلة والعمل معها من أجل إغلاق البنود العالقة.

25- **الحصيلة والمتابعة.** اعتُبر أن التقرير المرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف قد استُعرض.

البند 5 من جدول الأعمال – تنقيح سياسة كفاية رأس المال (AC-2025/178/R.4) - للاستعراض

26- قدمت الإدارة الأساس المنطقي لتنقيح سياسة كفاية رأس المال. وجرى التوضيح أن على الصندوق استخدام رأس ماله الحالي بأكبر قدر من الكفاءة لكي يحقق حصائل إنمائية أقوى، بالاعتماد على التوصيات المنبثقة عن فريق مجموعة العشرين المعني بتحسين رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. كما أُشير إلى الخبرة المكتسبة منذ اعتماد سياسة عام 2019 والملاحظات المفيدة الواردة من مراجع الحسابات الداخلي. وعلاوة على ذلك، شددت الإدارة على أهمية مراعاة المنهجيات التي تطبقها وكالات التصنيف الائتماني عند تقييم الجدارة الائتمانية للصندوق.

27- وأشارت الإدارة إلى أن التنقيح ينطوي على بعض التغييرات في طرائق الحساب وفي إدارة رأس المال. وفيما يتعلق بالجوانب الحسابية، أُشير إلى أن المستحقات والسندات الإذنية الواردة من الدول الأعضاء ستُدرَج كجزء من رأس المال الأولي المتاح، في حين ستُستبعد منح إطار القدرة على تحمل الديون غير المنفقة كونها لا تدر دخلا. وسيُعترف بالقروض غير السيادية والاستثمارات في رأس المال والضمانات على أنها معرضة للمخاطر. وفي الوقت نفسه، ستُستبعد المخاطر الائتمانية ضمن حافظة الاستثمارات السائلة من حساب استهلاك رأس المال، ولوحظ بالتالي أن المخاطر تُخفَّف من خلال التنويع، وأنها حُددت بالفعل ضمن مخاطر السوق.

28- ورحبت اللجنة بالعرض. وجرى التأكيد على أن وضع رأس مال الصندوق يتسم حاليا بحذر شديد وأن الإطار الجديد سيسمح بقدر أكبر من المرونة، مما ييسر استخدام الموارد بكفاءة أكبر في حدود إقبال المؤسسة على المخاطر. وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن الحوكمة؛ وبشأن المناطق الإدارية وإمكانية تحديد النسب والحدود ذات الصلة؛ وبشأن تجديد الموارد كآليات للحفظ. وناقشت اللجنة معالجة مخاطر المناخ واختبار القدرة على تحمل الضغوط من خلال إدراج الصدمات، مثل تقلبات أسعار الأغذية ومخاطر القدرة على تحمل الديون. وطُلب توضيح الغرض من اختبار القدرة على تحمل الضغوط العكسي وقيمته العملية. وعلاوة على ذلك، طلب أعضاء اللجنة تفاصيل بشأن معالجة الإقراض بشروط عادية وحسابات رسوم رأس المال المتصلة به. وطُلبت تفاصيل عن الصلة بين حصائل كفاية رأس المال والتداعيات التشغيلية، والآثار ذات الصلة على القدرة على الإقراض، أو مظاريف المنح، أو مرونة الاستجابة للأزمات.

29- ورحبت الإدارة بالتعليقات والتوجيهات المفيدة والتزمت بضمان مراعاتها في الوثيقة المقرر تقديمها في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. كما أكدت الإدارة استعدادها لتقديم تعقيبات ثنائية إضافية. وردا على الملاحظات التي قدمها الأعضاء، أُوضِح أن المناطق الإدارية ستُستخدم لأغراض التخطيط والتعافي، وهما أمران مترابطان. وبدلا من التعبير عن العتبات بأرقام ثابتة، ستقدَّم في شكل نطاقات، مما يتيح بعض المرونة. ومن شأن ترتيبات الحوكمة أن تكفل قيام الإدارة برصد المقاييس ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني، وبإبلاغ لجنة المراجعة والمجلس التنفيذي عند الاقتراب من هذه العتبات. وفي مثل هذه الحالات، ستكون الإدارة مسؤولة عن إعداد خطط التعافي، التي ستُجري الهيئات الرئاسية بعد ذلك مشاورات بشأنها وتوافق عليها.

30- وأقرت الإدارة بأن تجديد الموارد يختلف عن الحفظ، ولكنها رأت أنه يمكن أن يكون أحد الخيارات المحتملة للتعامل مع نقص رأس المال ولا ينبغي استبعاده من قائمة التدابير. وأكدت الإدارة أيضا أن تحديد أولويات إجراءات الحفظ سيُقرّر بالتشاور مع أعضاء اللجنة وليس من جانب الإدارة وحدها. وردا على الأسئلة التقنية، أوضحت الإدارة أن القروض المقدمة بشروط عادية تخضع لرسوم رأس المال بناء على المخاطر الائتمانية فقط، في حين أن القروض المقدمة بشروط تيسيرية تخضع أولا لخصم التيسيرية قبل تطبيق رسوم المخاطر الائتمانية. وقد أُدرجت معاملة الدائن المفضل بالفعل في الحساب، حيث إن احتمال التخلف عن السداد الذي يطبّقه الصندوق يبلغ حوالي نصف ذلك الذي تنطوي عليه العتبات السيادية. وفيما يتعلق باختبار القدرة على تحمل الضغوط العكسي، أوضحت الإدارة أن هذه الأداة تستخدم من أجل تحديد السيناريوهات المتطرفة التي يمكن أن تثير الشكوك بشأن ملاءة الصندوق، وأن مثل هذه السيناريوهات عادة ما تكون غير مرجحة لدرجة أنها تعمل على طمأنة أصحاب المصلحة بشأن قدرة المؤسسة على الصمود.

31- وخلصت اللجنة إلى أن التنقيح يسير في الاتجاه الصحيح وأقرت بجودة العمل المنجز حتى الآن. ومع ذلك، شدد أعضاء اللجنة على أهمية توضيح تشغيل المناطق الإدارية وأدوار الإدارة والهيئات الرئاسية ذات الصلة في قرارات إدارة رأس المال. واتُفق على ضرورة أن تظل السياسة المنقحة دقيقة من الناحية التقنية على أن تُصاغ بطريقة تجعلها مفهومة لجميع أصحاب المصلحة.

32- **الحصيلة والمتابعة**: اعتُبِر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُدرَج التعقيبات التي قدمتها اللجنة في الصيغة النهائية. وستُقدَّم سياسة كفاية رأس المال المنقحة إلى لجنة مراجعة الحسابات للاستعراض النهائي في نوفمبر/تشرين الثاني وإلى المجلس التنفيذي من أجل الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول.

البند 6 من جدول الأعمال - تحديث شفوي عن عملية تحقيق رأس المال الأمثل: الجدول الزمني ووثائق أخرى – للعلم

33- قبل طرح هذا البند من جدول الأعمال للنقاش، قدمت الإدارة تحديثا شفويا عن حالة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مشيرة إلى زيادة في المدفوعات منذ التقرير الأخير الذي قُدم في يونيو/حزيران. وبلغ المبلغ الحالي للمدفوعات 497 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 34 في المائة من إجمالي التعهدات.

34- وفي وقت لاحق، قدمت الإدارة تحديثا شفويا عن الاستخدام الأمثل لرأس المال وسلطت الضوء على كيفية ارتباط تحديث سياسة كفاية رأس المال بشكل وثيق بإطار الاقتراض المتكامل. وسلطت الإدارة الضوء على الاستراتيجية الشاملة لحماية رأس المال، التي خفضت مخاطر الأطراف المقابلة على عمليات الصندوق في سوق المشتقات المالية من خلال تقديم الضمانات. وأبرزت الإدارة أن الهدف هو ضمان التمويل الفعال من حيث التكلفة للعمليات والإدارة الفعالة للسيولة، بهدف إعادة تمويل السيولة القصيرة الأجل الناتجة عن ضمان مشتقات الصندوق المالية.

35- وأوضحت الإدارة أن المشتقات المالية تُستخدم بالفعل للتحوط من أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. وجرى تنفيذ مبادلات المشتقات المالية مع الأطراف المقابلة المصرفية، حيث جرت مقايضة مخاطر السوق بمخاطر الأطراف المقابلة في القطاع المالي. ويمكن تحييد هذه المخاطر من خلال تقديم الضمانات. وفي الممارسة العملية، هذا يعني أنه عندما تكون المبادلات في صالح الأطراف المقابلة، يكون الصندوق ملزما بتقديم السيولة أو الأوراق المالية كضمانة للحماية من التخلف عن السداد، والعكس صحيح، عندما تكون الظروف مواتية للصندوق، تكون الأطراف المقابلة ملزمة بتقديم السيولة أو الأوراق المالية كضمانة للتخفيف من المخاطر على الصندوق. ومن شأن ذلك أن يقلل من المخاطر وأسعار المبادلات، ولكنه يتطلب من الصندوق تعبئة السيولة لاستخدامها كضمانة، وسيختلف المبلغ المطلوب بحسب تحركات السوق. ويمكن تلبية هذه الاحتياجات من السيولة إما من خلال اتفاقيات إعادة الشراء أو من خلال الأوراق التجارية، أو أدوات الديون القصيرة الأجل التي تقل آجال استحقاقها عن سنة واحدة.

36- وأوضحت الإدارة أن هذا يعني تنقيح إطار الاقتراض المتكامل وتوضيح قرار مجلس المحافظين بشأن الاقتراض من السوق لضمان إمكانية استخدام الأوراق التجارية. وذكّرت الإدارة اللجنة بأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قد أدخل بالفعل خيار استخدام الإصدار العام في سوق رأس المال، ويمكن اعتبار استخدام الأوراق التجارية شكلا من أشكال الإصدار العام.

37- واقترحت الإدارة مواءمة توقيت تنقيح إطار الاقتراض المتكامل مع توقيت تنقيح سياسة كفاية رأس المال التي ستقدّم في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني، ويلي ذلك تقديمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول، وأخيرا إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط لتعديل القرار 223/د-44 بشأن سلطة الاقتراض في السوق.

38- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتحديث الذي قدمته الإدارة وطلبوا مشاركة إضافية لتنقيح إطار الاقتراض المتكامل. وعلاوة على ذلك، في إطار البحث عن معلومات أفضل حول سمات تكاليف المبادرة وفوائدها، طُلبت معلومات إضافية عن حجم البرنامج ومدته والتكاليف المرتبطة بتقديم الضمانات. واستفسر أعضاء اللجنة أيضا عن التكاليف الإدارية لهذا المشروع، وما إذا كانت قد أُخذت في الاعتبار بالفعل أثناء تخطيط الميزانية.

39- وفيما يتعلق بالتنفيذ، سألت اللجنة ما إذا كان مقررا تطبيق الضمانات الكاملة أو اختيار نهج مختلط، حيث يجري تطبيق الضمانات على مشتقات مالية مختارة فقط. واستفسر أعضاء اللجنة أيضا عما إذا كان من المنطقي أن يقوم الصندوق بتداول المشتقات المالية وتسويتها من خلال غرف المقاصة بدلا من السوق غير الرسمية.

40- ورحبت الإدارة بملاحظات اللجنة واقترحت مواصلة طرائق الاجتماعات الثنائية. وأوضحت الإدارة أن المشتقات المالية مرتبطة بشكل وثيق بالحافظة وأن تخصيص رأس المال الاقتصادي الحالي لمخاطر المبادلات يبلغ حوالي مليوني دولار أمريكي.

41- وفيما يتعلق بتنفيذ الضمانات، جرى التوضيح أنه من المقرر اتباع نهج تدريجي لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الضمانات الكاملة. ويتطلب ترتيب الضمانات من الصندوق تعبئة سيولة قصيرة الأجل من خلال إصدار أوراق تجارية. وسيعتمد حجمها ليس فقط على حجم الحافظة، بل أيضا على ظروف السوق.

42- وأبلغت الإدارة الأعضاء أن تعرض الصندوق الحالي للمخاطر يبلغ حوالي 25 مليون دولار أمريكي. وهذا الرقم متقلب لأنه يمكن أن يرتفع مع تغير العوامل المالية الأخرى. كما جرى التوضيح أن برنامج الأوراق التجارية يشمل برنامجا شاملا يتيح للصندوق إمكانية استخدام الأوراق التجارية.

43- وفيما يتعلق بالتكاليف، أوضحت الإدارة أن تحديث الإطار لا يزال في مرحلة مبكرة للغاية بحيث لا يمكن تحديد التكاليف القانونية والتشغيلية والإدارية المتعلقة بالسيولة.

44- وأشارت الإدارة أيضا إلى أن تداول المشتقات المالية من خلال البورصات المركزية سيتطلب من الصندوق أن يصبح عضوا في هذه البورصات مما قد يكون له بعض الآثار على امتيازات الصندوق وحصاناته. وفي هذا الوقت، لا ترى الإدارة أن هذا الحل ممكن.

45- **الحصيلة والمتابعة**: أخذت اللجنة علما بالتحديث. وستتبع ذلك عملية تشاور يجري بعدها تقديم وثيقة محدثة إلى الاجتماع الذي سيعقد في نوفمبر/تشرين الثاني.

البند 7 من جدول الأعمال – تنقيح بيان الإقبال على المخاطر (AC 2025/178/R.5) – للاستعراض

46- طرحت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال للنقاش مشيرة إلى أنه تماشيا مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تعمل المؤسسة على توسيع مشاركتها في العمليات غير السيادية، الممولة من الموارد الأساسية والأموال المقترَضة. وشددت الإدارة على أن هذه العمليات تنطوي على مخاطر تختلف عن تلك المرتبطة بالأنشطة السيادية، وبالتالي تحتاج إلى قياسها وإدماجها في تخطيط رأس المال. وأُشيرَ إلى أن بيان الإقبال على المخاطر الحالي، المؤرخ في 2021، يهدف إلى ضمان تغطية هذه الأنشطة بشكل صريح.

47- وأوضحت الإدارة أن بيان الإقبال على المخاطر المنقح سيظل مقتصرا على مستوى مجالات المخاطر والمجالات الفرعية. وستستمر إدارة رصد محركات المخاطر الأكثر دقة والإبلاغ عنها من خلال الآليات القائمة، ولا سيما لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. وقد تتبعت لوحة المتابعة هذه بالفعل مؤشرات المخاطر الرئيسية، مثل نسبة القروض المتعثرة، وسيجري توسيعها لتُظهر التعرض للمخاطر غير السيادية.

48- وسلطت الإدارة الضوء أيضا على أن إقبال الصندوق المعتدل على المخاطر المالية ومخاطر التنفيذ لا يزال عنصرا أساسيا في نموذج عمله. وكان الحفاظ على هذا النهج عاملا حاسما في حصول الصندوق على التصنيف الائتماني +AA، مما عزَّز قدرته على الاقتراض بشروط مواتية. وأكدت الإدارة أن التعرض للمخاطر غير السيادية سيزداد تدريجيا، على أن يحدد حجمه في سياق كل عملية من عمليات تجديد الموارد، استنادا إلى جودة ائتمان الحافظة وتوافر رأس المال والتمويل.

49- ورحبت اللجنة بالاقتراح وأكدت دعمها لتحديث بيان الإقبال على المخاطر ليبين إدخال العمليات غير السيادية. واعترف الأعضاء بأن هذه الأنشطة تمثل مخاطر مختلفة وبالتالي تتطلب معالجة واضحة ضمن إطار المخاطر.

50- وأشار الأعضاء إلى أن المصطلحات المستخدمة على نطاق الوثائق تتناوب بين "العمليات غير السيادية" و"عمليات القطاع الخاص"، وطلبوا تمييزا أوضح بين المفهومين. وسألت اللجنة أيضا عن الدروس المستفادة من حافظة الصندوق غير السيادية الحالية وكيف أرشدت هذه التجارب النهج المقترح.

51- وجرى التشديد على أن العمليات غير السيادية يمكن أن تنطوي على مخاطر شاملة أعلى، بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة، التي يتعين معالجتها بشكل استباقي وتفاعلي. واستفسر الأعضاء عن الكيفية التي تعتزم بها الإدارة تحديد هذه المخاطر والتخفيف منها والإبلاغ عنها في المستقبل.

52- وبالإضافة إلى ذلك، أثار بعض أعضاء اللجنة شواغل بشأن عدم تحديد مقاييس العمليات غير السيادية بعد، ولا سيما مؤشرات جودة الائتمان.

53- وطُلبت تفاصيل إضافية حول مخاطر التنفيذ والتطبيق للعمليات غير السيادية، مع الأخذ في الاعتبار المسؤوليات المختلفة للرصد فيما يتعلق بالقروض والمنح السيادية.

54- وطلبت اللجنة أيضا مزيدا من المعلومات حول كيفية تعميم الإقبال المحدث على المخاطر على نطاق المنظمة لضمان فهم الموظفين وصانعي القرار للإطار المنقح وتطبيقه بوضوح.

55- وقامت إدارة الصندوق أولا بتوضيح المصطلحات. وجرى التوضيح أن "عمليات القطاع الخاص" مفهوم أوسع، حيث إن الصندوق قد يستخدم العمليات السيادية لدعم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وفي المقابل، تُعرَّف "العمليات غير السيادية" بحسب طبيعة الطرف المقابل: أي عندما يكون الطرف المتعاقد كيانا خاصا وليس حكومة.

56- وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، اكتُسبت الخبرة خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، عندما جرى تنفيذ بعض المعاملات غير السيادية من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص. وبينت العمليات المرتبطة ولايات الجهات المانحة التي تسمح بقدر أكبر من المخاطرة. وعلى النقيض من ذلك، عند استخدام موارد الصندوق أو الأموال المقترَضة، أشارت الإدارة إلى أن الإقبال على المخاطر يجب أن يظل معتدلا من أجل الحفاظ على القوة المالية للمؤسسة. واسترشدت هذه التجربة بالتعديل الحالي لبيان الإقبال على المخاطر، الذي صُمم لضمان الوضوح في التمييز بين رأس مال المخاطر المستخدم من خلال الصناديق الاستئمانية ورأس مال المخاطر المستخدم من خلال الموارد الأساسية أو المقترضة للصندوق.

57- وأوضحت الإدارة أن النص المنقح سيقدَّم في ملحق لبيان الإقبال على المخاطر الحالي. وستظل هذه الممارسة قائمة حتى إجراء استعراض كامل للإطار كله. وسيحافظ الملحق على التركيز الحالي على المجالات والمجالات الفرعية مع ضمان تسجيل التعرض للمخاطر غير السيادية ضمن أدوات الإبلاغ الحالية.

58- وفيما يتعلق بالرصد، أوضحت الإدارة أن بيان الإقبال على المخاطر يعمل على مستوى عالٍ ولا يحدد المقاييس بالتفصيل. وبدلا من ذلك، سيستمر الرصد التشغيلي من خلال لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. وستتضمن لوحة المتابعة التصنيفات، مما يتيح للمستخدمين رؤية كيفية تأثير العمليات غير السيادية على خصائص المخاطر الإجمالية للمؤسسة. ويتيح هذا النهج تجنب الازدواجية مع توفير الشفافية الكافية.

59- وفيما يخص التواصل الداخلي، أكدت الإدارة أن الاقتراح قد خضع بالفعل لمشاورات مكثفة داخل المؤسسة. وبمجرد اعتماده رسميا، سيُنشر التعديل على نطاق واسع في الصندوق لضمان فهم جميع الموظفين وصانعي القرار للإطار المنقح وتطبيقه بشكل متسق.

60- وأخيرا، أقرت الإدارة بالشواغل التي أُعرب عنها بشأن المخاطر غير المالية، مثل المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة، وأشارت إلى أنها ستُرصد عن كثب وتدمج في قنوات الإبلاغ والتصعيد القائمة.

61- **الحصيلة والمتابعة**: قامت اللجنة باستعراض ومناقشة التعديل المقترح على بيان الإقبال على المخاطر. واتُفق على أن يُقدّم التعديل الملحق بالبيان الحالي إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليه.

البند 8 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2025/178/R.6) – للاستعراض

62- **الحصيلة والمتابعة**: استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني، على النحو الوارد في الوثيقة AC 2025/178/R.6

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

(أ) **تحديث بشأن مواعيد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات لعام 2026 - للموافقة**

63- لتسهيل مراجعة الحسابات وإصدار القوائم المالية في الوقت المناسب اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، اقترحت الإدارة موعدا جديدا – يوم الاثنين 30 مارس/آذار – للاجتماع الأول للجنة مراجعة الحسابات في عام 2026.

64- **الحصيلة والمتابعة**: وافقت لجنة مراجعة الحسابات على تاريخ 30 مارس/آذار موعدا لاجتماعها الأول في عام 2026.

(ب) تحديث بشأن عملية تحديد ضمان المخاطر - للعلم

65- أطلع مكتب المراجعة والإشراف اللجنة على التقدم المحرز في عملية تحديد ضمان المخاطر، والتي جرى التعاقد مع الشركة الاستشارية EY UK لوضعها. وشمل نطاق العملية تحديد خمسة مخاطر رئيسية تحديد كل أنشطة الضمان ذات الصلة، بهدف تحسين هذه الأنشطة من خلال تحديد الثغرات والتداخلات، واقتراح التحسينات.

66- وكان اختيار خمسة مخاطر قرارا عمليا يستند إلى قيود الميزانية الحالية واعتُبر مشروعا تجريبيا مفيدا. وقد أكمل الاستشاريون استعراضا أوليا للوثائق، ووضعوا بالتشاور مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية قائمة طويلة تضم 27 خطرا مع محركات مفصلة. وتضمنت المرحلة التالية مشاورات مع أصحاب المصلحة لتحديد أولويات هذه القائمة وتضييق نطاقها إلى خمسة مخاطر رئيسية. وفي هذا السياق، دُعيت لجنة مراجعة الحسابات للمشاركة في اجتماع تقني غير رسمي مع مكتب المراجعة والإشراف وشركة EY UK لتقديم المدخلات في عملية تحديد الأولويات. واقتُرح تحديد موعد للاجتماع التقني في أكتوبر/تشرين الأول، عقب اجتماعات المجلس التنفيذي والاجتماعات الداخلية، رهنا بتوافر الأعضاء وتعقيباتهم.

67- **الحصيلة والمتابعة**: أُحيطَ علما بالتحديث وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى المشاركة في هذه العملية.